المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:10، العدد:01 (2026)، ص294-309

تطور الحركة النسوية في الدولة العثمانية – من بداية التنظيمات إلى نهاية عهد المشروطية الثانية (1839– 1920م)

The Development of the Feminist movement in the Ottoman State - from the Beginning of the Tanzimat to the end of the Second Constitutional Era (1839-1920) -

أمينة مولوة
جامعة المدية (الجزائر)
mouloua.amina@univ-medea.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2026/01/20
تاريخ القبول:
2026/04/11

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المرأة
- ✓ الحركة النسوية
- ✓ الأنوثة
- ✓ الدولة العثمانية

الملخص:

عرفت الدولة العثمانية منذ بدايات القرن 19م، انتشار مجموعة من الأفكار الدخيلة – عن قيم المجتمع العثماني – الوافدة من الغرب الأوروبي، في إطار مشروع التحديث والحداثة الذي سعّت النخبة العثمانية إلى تطبيقه في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ولعلّ أبرزها الفكر النسوي، الذي دعا إلى إعادة النظر في وضع المرأة داخل المجتمع، والمطالبة بتحريرها ومنحها حقوقًا متساوية مع الرجل في مجالات التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار الحركة النسوية في الدولة العثمانية، مُنذ بداية عهد التنظيمات إلى نهاية عهد المشروطية الثانية، مع التركيز على السياق الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه هذه الحركة. كما تسعى إلى تتبع الطرق والأساليب المختلفة التي اعتمدتها النسويات للتعبير عن أفكارهن ومطالبهن، وأهم ردود الأفعال حيال ذلك.

Article info

Received:
20/01/2026
Accepted:
11/04/2026

Key words:
- ✓ Woman
- ✓ Feminism
- ✓ Femininity
- ✓ Tanzimat

Abstract:

From the beginning of the 19th century, the Ottoman state witnessed the spread of a set of ideas alien to Ottoman social values, imported from Western Europe, within the framework of the project of Modernization and Modernity that the Ottoman Elite sought to implement across various political, social, and cultural spheres. Among the most prominent of these ideas was feminist thought, which called for a reconsideration of the status of women in society and advocated their liberation and the granting of equal rights with men in the fields of education, employment, and social and political participation.

This study aims to trace the development of the feminist movement in the Ottoman state from the Tanzimat period to the end of the Second Constitutional Era, focusing on its social and political context, the strategies used by feminists to express their demands, and the reactions they provoked.

مقدمة

لطالما شكّلت مكانة النساء في الدولة العثمانية قضيةً جوهرية في الفكر العثماني، نظرًا لارتباطهنّ العميق بالبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة؛ إذ لم تكن المرأة عنصرًا هامشيًا، بل شكّلت جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي، وتنوعت أدوارها بين الأسرة والمجال العام. غير أنّ بعض الدراسات ادعت أنّ حضورها انحصر في نطاق البيت، ولم تشارك في المجال الخارجي إلا في ظروف استثنائية.

ولأنّ الدولة العثمانية عرفت تراجعًا منذ منتصف القرن 16م، بدأت النخبة المثقفة في البحث عن أسباب ذلك وسبل تجاوزه، ومع الانفتاح المتزايد على العالم الأوروبي خلال القرنين 18 و19م، بدأت الأفكار الغربية تتسرّب إلى الداخل العثماني، ولعلّ أبرزها الحركة النسوية التي نبهت المفكرين العثمانيين إلى وضعية المرأة؛ إذ أصبحت مكانتها إحدى المعايير الرئيسية لقياس مدى تقدّم المجتمع العثماني وتمدّنه، فتعالت الأصوات المنادية بتحريرها من قبل المثقفين رجالاً ونساءً، مع عهد التنظيمات الذي منح حقوقاً عديدة للنساء لم تشهدها من قبل وكانّ ذلك إيذاناً بميلاد الحركة النسوية العثمانية.

بناءً على ما تقدم ذكره؛ تم طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدىّ ساهمت المرأة العثمانية في صياغة مسارات تغيير واقعها في ظل المجتمع المحافظ الذي نشأت فيه؟ ما هي العوامل التي أدت إلى ظهور الحركة النسوية العثمانية والمراحل التي مرت بها؟ وهل تمكنت من تحقيق أهدافها؟**

وللإجابة، اقتُرحت الخطة التالية: مقدمة ضمّت تمهيداً للموضوع، أُتبعت بخمس عناصر، جاء في أولها تعريف بالحركة النسوية في سياقها الغربي، ليتم التطرق إلى الخلفية التاريخية للفِكر النسوي في الدولة العثمانية، أعقب ذلك تناول المراحل التي مرّت بها الحركة، ثم الإشارة إلى الطرق التي استخدمتها النسويات للتعبير عن آرائهن، ليتم عرضّ مواقف المثقفين من الحركة النسوية، وأخيراً خاتمة ضمّت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها بعد الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع التي عالجت الموضوع.

1. مفهوم الحركة النسوية وتطورها في الغرب

تشكّلت بوادر الحركة النسوية منذ منتصف القرن 19م، بسبب التغيرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الأوروبي والأمريكي، وطالب أتباعها بحق المرأة في التعلم والمشاركة في الشؤون العامة بكل حرية. وسرعانّ ما اكتسبت بُنية قوية على المستوى الدولي (Briatte, 2024, p. 01). ومصطلح النسوية مشتق من الأصل اللاتيني **Femina** و**Feminine** يعادله بالفرنسية والألمانية **Feminin** ومعناه المرأة أو الجنس الأنثوي. ويعد المفكر شارل فورييه (François Marie Charles Fourier) (1772– 1837م) أول من صاغّ مصطلح النسوية سنة 1837م؛ وطالب بتحرير النساء والتكفل بحريهن وأنّ يعشنّ ويعملنّ على قدم المساواة مع الرجال في جميع المجالات (Oral, 2023, p. 45).

في حين أشارت (Anne-Laure Briatte) أنّ كلمة **Féministe** استُعملت في الأوساط الطبية الفرنسية للإشارة إلى الرجل المتشبّه بالنساء، لكنّ كلمة النسوية **Féminisme** استُخدمت لأول مرة بمعناها

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الحالي على يد الصحفية الفرنسية هوبرتين أوكليرت (Hubertine Auclert) (1848- 1914م) مؤسسة جريدة **La Citoyenne** (Briatte, 2024, p. 02)، للإشارة إلى الفكر المؤيد لحقوق المرأة والداعي لتحريرها من القمع الذي تمارسه السلطة الذكورية. وحسب المقاربات العامة تعود جذور الحركة النسوية إلى عصر التنوير إذ بدأ مفكرون أمثال: الليدي ماري وورتلي مونتاغيو (Lady Mary Wortley Montagu) (1689-1762م) والماركيز دو كوندورسيه (Marquis de Condorcet) (1743-1794م) النضال لتحقيق المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، وأثمرت جهودهم بتأسيس أول مجمع علمي للنساء في مدينة ميدلبرغ سنة 1785م، ونُشر في العام نفسه كتاب دفاع عن حقوق المرأة لماري ولستونكرافت (Mary Wollstonecraft)(1759-1797م) الذي يعدّ من أبرز المؤلفات المطالبة بحقوق النساء، في حين يعيدها البعض إلى الثورة الفرنسية إذ مهدّت القيم التي جاءت بها الطريق لبروز الفكر النسوي (Bala, p. 26).

وقد مرّت الحركة النسوية في تطورها بثلاث مراحل رئيسية، وكانت الانطلاقة مع كتاب ماري ولستونكروفت دفاع عن حقوق المرأة الذي سعىّ إلى استرجاع مكانة المرأة في المجتمع البريطاني من خلال منحها الحق في التعلم والاستقلال المادي. لتشيع الحركة سنة 1848م في مؤتمر ستينكا فول في أمريكا الذي شاركت فيه العديد من النسويات، ومن أهم مطالبه منع التميز بين النساء والرجال ومراعاة الحق في التعليم، العدالة وغيرها (الرحبي، 2014، صفحة 17). وقد شكّلت الثورة الصناعية منعطفًا عالميًا في حياة النساء؛ حيث باشرنّ العمل في المصانع، كما ظهرت فكرة أنهنّ يستحقنّ حقوقًا متساوية مع الرجال، خاصةً على إثر الثورتين الأمريكية والفرنسية (Karagöz, 2016, p. 36).

في حين تميزت المرحلة الثانية (1960- 1979م) بتصاعد الوعيّ النسوي وبرزت الكتابات الكلاسيكية في مقدمتها كتاب الجنس الآخر سنة 1949م للناشطة الفرنسية سيمون دي بوفوار (Simone de Beauvoir) (1908 1985م) وكتاب الغموض الأنثوي سنة 1963م للأمريكية بيتي فريدان (Betty Friedan) (1921-2006م) وكتاب بصوت مختلف لكارول غيليغان (Carol Gilligan) (1982م). ويُلاحظ أنّ الحركة اتخذت مسارًا متطورًا في تناول قضية الحقوق، فتم التطرق إلى مسألة الجندر والفرق بين الذكورة والأنوثة، والسعيّ نحو حرية التحكم في الجسد بعيدًا عن السلطة الذكورية (Bala, p. 27).

بينما عُرفت المرحلة الثالثة بموجة ما بعد الحداثة، اتسمّت بالشمولية والتنوع، فأعيد النظر إلى الذات وتوسع اهتمام النسوية بالمرأة والطبيعة والعالم الثالث، فقررت النسويات الجديدات رفع التحدي والمحاربة نحو الاحتراف والاختلاف وروح المنافسة، لكسب تأييد الرأي العام، لإزالة المظالم عن المرأة، وتحرير الرجال من أدوار القمع والهيمنة التي يمارسونها، بهدف بناء مجتمع عادل يعيش فيه الجميع أحرارا ومتساوين (الرحبي، 2014، صفحة 35).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. الخلفية التاريخية للفِكر النسوي في الدولة العثمانية

تمتعت المرأة بمكانة رفيعة عند الأتراك القدامى، فقد شاركت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعملت في مجالات الصيد والزراعة فضلاً عن الأشغال المنزلية، ورافقت الرجال إلى الحرب أيّ شاركتهم في كل شيء. ومع اعتناق الأتراك للإسلام انعكسّت التغيرات التي طرأت على مختلف جوانب الحياة على وضعية المرأة؛ إذ فُرضت بعض القيود عليها خاصةً في الفترة العثمانية، ولم يكن الهدف منها الانتقاص من قيمتها بل جاءت نتيجة النظر إليها كمخلوق ثمين وجبّ الحفاظ عليه. لذلك أصبحت المرأة أشبه بكائن محرم، ولم يعُد يسمح لها أن تؤدي نشاطا بارزاً أو تتبادل أطراف الحديث مع الرجال الغرباء، مّا ساهم في رسم ملامح العلاقات بينها والرجل داخل المجتمع العثماني (Şemşek, 2020, p. 195).

ومنذ القرن 16م أصدرت السلطة الحاكمة العديد من الفرمانات الموجهة للنساء، تناولت قواعد اللباس والخروج إلى الشوارع وعلاقاتهنّ مع الرجال. وأثناء ذلك خطفت إسطنبول أنظار الأجانب، فاستقر بها العديد من التجار وممثلي الدول الأجنبية، وجلبت أسرهم معالم الموضة الأوروبية. لذلك أُصدرت الفرمانات لمنع العثمانيات من تقليدهن، فمثلاً حظر عثمان الثالث (1755– 1757م) خُروج النساء إلى الشارع دون ارتداء نقاب أسود كثيف، ومُنعنّ من ركوب القوارب باستثناء نساء القصر، ولم يكن مسموحًا لهنّ ارتياد أماكن الترفيه للحيلولة دون لقاءهنّ بالرجال أو التعرف عليهم وأفتى العلماء بأنّ تلك التصرفات من علامات قروب الساعة، وبذلك نلاحظ النظرة السلبية لمشاركة النساء في الحياة الاجتماعية خارج حدود بيوتهن، بل وصل الأمر أحيانًا إلى المنع الصريح، ومع ذلك لم تُحقق الإرادة السلطانية في التحكم في النساء النتائج المرجوة فتكرار إصدار الفرمانات يدل على أنهنّ لم يلتزمن بها كثيرًا وواصلن العيش وفق خياراتهن الخاصة (Şemşek, 2020, p. 196).

ورُغم القيود المفروضة على النساء سُمح لهن بالمشاركة في الحياة الاقتصادية، لأنهنّ امتلكنّ العقارات والأموال لمزاولة التجارة، ومنح القانون للمرأة حق التصرف بممتلكاتها ومُنع الزوج أو الأب أو الابن من بيعها أو تأجيرها دونّ إذنها. ومع تراجع الدولة في القرن 17م بدأت بعض العائلات بتقييد المرأة وظهر توجه فصلها عن الرجل حتى في المنازل، وبدأت ملامح اقصائها مادياً ومعنوياً تظهر علناً، لكن مع حلول القرن 18م بدأت بوادر الانفتاح على العالم الأوروبي وامتد تأثير الحداثة في المجتمع العثماني الذي شهد تغييراً في كل جوانبه الفكرية والسياسية وأخذ دور المرأة يتسع وشهدت المحاكم في المدن حضوراً للمرأة مدعية أو مدعى عليها في قضايا اقتصادية مختلفة (ياسين، 2013، صفحة 375).

ومع بداية القرن 19م شهدت الدولة العديد من المتغيرات التي مسّت كل جوانب الحياة، وعلى إثرها طُرحت قضايا هامة تصدّرت جدول أعمال النخبة العثمانية في إطار جهود التحديث والتغريب، لتتحول إلى مشروع فعليّ مع صدور خط كلخانه سنة 1839م، مّا مهد الطريق لتحولات جوهرية في البنية الإدارية والاجتماعية للدولة العثمانية، شملت تغييرات كبيرة في الجيش، البيروقراطية، التعليم والقضاء وفق النمط الغربي. وبالتوازي

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مع تلك الجهود سُجلت انتقادات واسعة للحياة الأسرية ومكانة المرأة في المجتمع العثماني (عذاب، 2022، صفحة 118).

وفي منتصف القرن 19م قامت الدولة بإرسال عدد من الطلاب المتفوقين إلى الدراسة في العواصم الأوروبية الكبرى، وبعد عودتهم ساهموا في بلورة قضايا المرأة العثمانية، ومن الكُتّاب المستنيرين الذين عبروا عن واقع النساء نجد: أحمد مدحت أفندي (1844- 1912م)، نامق كمال (1840- 1888م)، شمس الدين سامي (1850- 1904م). كما برزت نساء أرستقراطيات أظهرنّ وعياً نسوياً من خلال كتاباتهن ونشاطاتهن، مثل: فاطمة علية خانم (1862 -1936م)، خالدة أديب آديوار (1884-1964م)، نزيهة محي الدين (1889-1958م). وكان ذلك إيذاناً بميلاد الحركة النسوية العثمانية. وتُعرّف بأنها جهود النساء لتغيير مكانتهن في المجتمع وخلق امرأة جديدة واثقة ومستقلة، وجاءت نتيجة إدراك النخب المثقفة لضرورة إعادة النظر في وضعية المرأة مع مراعاة التحولات الفكرية والسياسية التي شهدها العالم آنذاك (Frank, 2014, pp. 22-25).

بيد أنّ المتخصصين اختلفوا في حقيقة استخدام المصطلح في العهد العثماني من عدمه، فأشارت الهولندية نيكول فان أوسْ **Nicole van os** إلى أنه لم يستخدم مصطلح النسوية من قبل المفكرين العثمانيين إلا نادراً. وتذكَر أنّ الشاعر أبو ضيا توفيق (1848-1913م) نشر مقالة تحمل عنوان **Feminist** سنة 1899م تناول فيها مشكلة ترجمة المصطلح الفرنسي وعرض اتجاهات النسوية في أوروبا، وبُني على هذه المقالة نصّ آخر سنة 1918م بعنوان النسويون **Nisaiyyun**أو **kadınlara** وتضيف بأنّ الناشطات المسلمات تفادينّ استخدام لفظ النسوية وفضلنّ حركة المرأة رغم درايتهن بواقع الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا ومن الأسباب التي دفعتهنّ لذلك هو تعرض بعض النسويات في الغرب لمضايقات شديدة من الأوساط الذكورية والنخب المحافظة، فضلاً عن السمعة السيئة التي لحقت بهن (Os, 2001, pp. 335-338). بينما أشارت آنا فرانك **Ana Frank** إلى أنّ بعض المثقفات أطلقنّ على أنفسهن لقب النسويات في صحيفة عالم النساء واستخدمنّ الكلمة التركية **kadınlık** أو العثمانية **nisaiyyun** التي تعني الأنوثة، وتمت الإشارة بأن الحركة النسوية العثمانية لا تُقلد نظيرتها في الغرب، بل هي ظاهرة عفوية يمكن أن تحدث في جميع أنحاء العالم (Frank, 2014, pp. 22-25).

3. مراحل تطور الحركة النسوية في الدولة العثمانية

1.3. تطور الحركة النسوية في عهد التنظيمات (1839-1876م)

شكل عهد التنظيمات نقطة تحول فارقة في التاريخ العثماني؛ إذ قامت الدولة بإصلاحات جوهرية مسّت مختلف جوانب الحياة وتركت أثراً عميقاً في الجانب الاجتماعي، ونتيجة لذلك طرحت قضية المرأة، وتوالت الدعوات إلى تحسين وضعها وألا يقتصر دورها على الأم والزوجة فقط (Karagöz, 2016, p. 35)، وغدا موقعها في المجتمع مقياسًا أساسيًا لمدى حداثة الدولة العثمانية. وعليه انتقد بعض المثقفين العادات التي قيدت المرأة ودعوا إلى تطبيق إصلاحات تُعزز مكانتها، وتوجت تلك الجهود بمنحها العديد من الحقوق، أبرزها الحق

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في الزواج أمام القاضي سنة 1845م، الحق في التعليم الثانوي والعالي، حق التساوي في الميراث بين الصبيان والفتيات بموجب إرادة سلطانية عام 1847م وقانون الأراضي لعام 1858م، كما تم تحريم بيع وشراء النساء كجوارٍ وعبيد 1854م (Küçükalioğlu, 2020, p. 114).

ولأنّ النساء لم يجدنّ الفرصة المناسبة للخروج إلى الشارع من قبل، نُصِحَت اللواتي يعانين من فقر الدم بالخروج يوميًا إلى الهواء الطلق لمدة ساعة. وبذلك بدأت المرأة تخرج بشكل تدريجي، وتنخرط في الحياة الاجتماعية، وباشرت الأوروبيات في تقديم دروس لتعليم الفرنسية والعزف على البيانو في القصور العثمانية، وبعد حرب القرم 1856م جاءت ممرضات من بريطانيا وفرنسا لرعاية الجرحى، فتعلّمت العثمانيات من خبراتهن في مجال الرعاية الصحية. ونتج عن تغيّر عادات الاستهلاك تحت تأثير الموضة افتتاح العديد من المحلات الراقية في إسطنبول، وكثر اقتناء الأحجار الكريمة والكشمير الفاخر ومحاكاة الموضة الأوروبية، وبشكل خاص نساء العائلات الثرية اللواتي اتّجهن إلى تحديث الأزياء التقليدية، وأصبّح من المعتاد رؤيتهن يتجولن في شوارع بيرا والحدائق العامة وهنّ يجدفن في مضيق البوسفور ما يدل على تقبلهن للتقاليد الغربية (Leyla Torcu Kirkpinar, 2021, pp. 589–590).

ومنذ سنة 1868م بدأت المثقفات في مناقشة المسائل المتعلقة بالأنوثة، وعبرنّ عن أسفهنّ على بطالة المرأة وألقينّ اللوم على الرجل، وانتقدنّ اعتمادها المادي على الزوج ودافعنّ عن إدخال التعليم والتكوين المهني للنساء وانتقدنّ تعدد الزوجات واتهمنّ الأزواج بعدم تخصيص وقت كاف لأسرهم، وعارضنّ وصف الرجل بأنه رب الأسرة، ودعمنّ حقوق النساء في الزواج والطلاق، وطالبنّ بتخصيص دور الرعاية بالأطفال، وأكدنّ أن الوضع السيء للمرأة يضر أيضًا بمكانة الرجل والدولة العثمانية ككل، وفي هذا المناخ بدأ الوعي النسوي العثماني يتوسع ويزدهر في الدولة العثمانية (عذاب، 2022، الصفحات 118–119).

2.3. الحركة النسوية في العهد الحميدي (1876– 1908م)

شقّ السلطان عبد الحميد الثاني (1876– 1909م) لنفسه طريقاً مستقيماً بالعودة إلى تعاليم الشريعة الإسلامية عكس النهج الغربي الذي ساد في عهد التنظيمات، ومنذ أنّ اعتلى سدة الحكم رأى ضرورة ألا تتدخل النساء في شئون الدولة، وأنّ يقتصر دورهنّ على البيت والتربية. وكان ضد الاختلاط بين المرأة والرجل في المجتمع، وانتقد السفور واعتبره دخيلاً عن قيم المجتمع العثماني المسلم. وفي سنة 1883م أصدرت الصحف بياناً يعكس وجهة نظره؛ حيث أبلغ الحكومة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة اتجاه النساء اللواتي يرتدين ملابس مخالفة للشرع ودعاهنّ إلى ارتداء الحجاب الشرعي الكامل بالنقاب الخالي من الزينة والتطريز أثناء الخروج إلى الشارع، وأكد بأنّ المرأة لا تتساوى مع الرجل في القوامة، وفكرة المساواة أساسًا وافدة من الغرب. ومع ذلك اهتم بتعليمها وتكوينها جيداً، فقام بإنشاء دار المعلمات لتخريج معلمات بنات (حرب، 1410هـ/ 1990م، الصفحات 99–100). لكنّ سياسته تميزت بتطبيق نظام حديث من الآداب الأخلاقية، فبينما عاد إلى التقاليد الإسلامية فيما يتعلق برؤية النساء العامة ووجودهن، لجأ إلى استيراد الأخلاق الحديثة ونمط الحياة الغربي كإدارة المنزل

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتربية الأطفال، فيما يتعلق بتعليم النساء وسلوكهنّ داخل البيت، وهذا ما يوضح مدى التناقض في فكره (Falierou, 2013, p. 09).

وقد ولدّت أفكار السلطان المحافظة معارضة قوية من النخبة المثقفة التي انتقدت سياسته الداخلية والخارجية، وكانّ من ضمنها الأميرة نازلي خانم (1853-1913م) ابنة الأمير مصطفى فاضل باشا (1830-1875م)، وهيّ مثال للمرأة المثقفة التي أُعجبت بالنظام الإنجليزي واهتمّت بالسياسة والفن التشكيلي، وتحدثت عدة لغات أجنبية بطلاقة، ونظمّت صالونات ضمّت لقاءات ثقافية وسياسية، وأحيت ليالي موسيقية في منزلها (الجميعي، 1991، صفحة 349)، وناقشت مع الرجال مواضيع عن السفور والتأسي بالحياة الأوروبية، وفي سنة 1896م شاركت في مؤتمر جمعية الاتحاد والترقي في باريس، وأرسلت رسالة إلى السلطان نُشرت في صحيفة مشورت التي كان يُصدرها أحمد رضا (1858-1930م) الذي امتدح موقف امرأة جريئة تتحدى السلطان والدولة العثمانية (Sofu, 2019, pp. 6-9).

3.3. الحركة النسوية في عهد المشروطية الثانية (1908- 1920م)

بعد وُصول جمعية الاتحاد والترقي إلى سدة الحكم إثر الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1908م، دخلت الدولة العثمانية فيما يعرف بعهد المشروطية الثانية (1908-1920م)، ومن أبرز سماته إعادة العمل بدستور 1876م- ويرجّح البعض امتداد هذا العهد إلى سنة 1920م، استنادًا إلى استمرار المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها البرلمان بشكلٍ صوري إلى غاية احتلال العاصمة إسطنبول وحلّ مجلس المبعوثان، وهو ما يُعدّ نهايةً فعليةً لنظام المشروطية-. ويمكن القول بأنه في ظل أجواء الحرية التي شهدها العهد الجديد، تصاعدّت المطالب النسوية بشغف أكبر، فتشكل وعيّ نسوي أكثر جرأة عن ذي قبل بمشاكل المرأة ومسؤولياتها، بعد أن كان تغيير وضع المرأة في المرحلة السابقة مقتصراً على ثورة فكرية، خاصةً وأنّ الحكومة اتخذّت خطوات جريئة تمثلت في دعم مؤسسات التعليم العالي للبنات، ونبذ الحجاب ونشر صور المرأة مكشوفة الوجه في الصحف اليومية، لكن ما يُلاحظ أنّ هذه التغييرات بقيّت محصورة على بنات الأثرياء والطبقة المخملية.

وقد أسس الاتحاديون الفرع النسوي لجمعية الاتحاد والترقي وسمحوا للنساء بالانضمام إليه وأثناء ذلك برزت المثقفة أمينة سميّة (1864-1944م) بتوجهات أكثر راديكالية مؤكدة أن ارتقاء المرأة ونيل حريتها لا يمكن أنّ يتحققا إلا عبر نضال تخوضه النساء بأنفسهنّ (Oral, 2023, p. 49). كما جرى تنظيم ملتقيات خُصِّصت لمناقشة قضايا المرأة من منظور نسوي بحت، ومن التصريحات الجريئة ما قالته فاطمة نسيبة خانم: "...**ما هي المرأة اليوم؟ هل هي أكثر من أداة للمتعة، آلة إنجاب، جسد جميل؟** ..." (Şemşek, 2020, p. 199). ومن الجهود المبذولة لتعزيز مكانة المرأة قيام الاتحاديين بفرض الزواج المدني الإلزامي بحضور موظف من الدولة – إلى جانب العرف الديني الذي كان يكتفي بشهادة شاهدين – فأصبح من الضروريّ الحصول على موافقة المرأة لعقد الزواج. وفي 1917م ظهرت مبادرات لإلغاء تعدد الزوجات، بشرط نيل موافقة الزوجة الأولى إذا تم الأمر، مع منحها الحق في الطلاق (Frank, 2014, p. 22). ورغم عناد الرجعيين وسعيهم للحيلولة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

دون انعتاق المرأة وانخراطها في الحياة العامة فإنّ النساء حصلنّ على فرص عديدة، فقمنّ بتشكيل الجمعيات والكتابة عن القضايا التي تشغل بالهنّ في الصحف والمجلات.

ومن مظاهر الحرية التي اكتسبتها النساء ذهابهن إلى المطاعم بدون أزواجهن، وخصّصت لهنّ سيارات الأجرة وقوارب العبارات، وسُمح لهنّ بممارسة الجمباز في أماكن خاصة، وتوالت المحاضرات والحفلات الموسيقية والمسرحيات، ودخلت الفتيات إلى الجامعات والمدارس العليا، لكن حظرنّ الدروس خلف ستائر مرسومة أو في جلسات منفصلة، وتعالت أصواتهن للدفاع عن حقوقهن وحريتهن في أسلوب العيش. وتغير لباس المرأة لأنها أصبحت تواكب صيحات الموضة العالمية فعرفّ الحجاب تطوراً وفق الموضة الأوروبية المزخرفة، وتم إخفاء الشعر تحت شبكة ملفوفة مثل عمامة، وحُول الشرشف إلى رداء قصير مقطوع في الصدر وتنورة طويلة تحته. بالإضافة إلى ارتداء بلوزة مفتوحة العنق وتنانير أوروبية طويلة مع ارتداء جوارب سوداء ثقيلة، واعتُمدت الأحذية الأوروبية ذات الكعب العالي، أما نساء الطبقة المتوسطة والدنيا فكنّ يرتدين الموهير الخفيف أو الشرشف الدمشقي بدون الحجاب (Berkes, 1964, pp. 387–388)، ورغم ذلك كانت الشرطة تُعيد النساء إلى بيوتهن إذا خالفن طول التنورة المسموح، مما جعل ملبسهن وحركتهن الجسدية خاضعة لرقابة وطنية (Gündüz, 2004, p. 115).

ويُلاحظ أنّ أغلب النسويات لم يُبدين معارضة للقواعد الإسلامية، بل أكدنّ على ضرورة تنفيذ الإصلاحات المنشودة في إطار منسجم مع تعاليم الإسلام التي تدعم التعليم والعمل باعتبارهما من حقوق المرأة. ورغم أنّ العديد من الصحف كانت ذات توجه غربي إلا أنّ غالبية المثقفات جمعنّ بين الرؤى الغربية والاستعانة المصادر الإسلامية حول المرأة المثالية في الإسلام لتبرير مطالبهن. وفي هذا المقام برزت فاطمة علية كممثلة للتيار الإسلامي المعتدل، وأثبتت وجود حقوق للمرأة في الإسلام من خلال تقديم أمثلة لنساء رائدات في مجالات متعددة منذ عهد النبي محمد عليه الصلاة والسلام (Frank, 2014, p. 24).

وأثناء الحرب العالمية الأولى برزّت الحاجة المُلِحّة لإشراك النساء في سوق العمل؛ إذ أُنيطت بهنّ مهام متنوّعة لدعم عملية الإنتاج العمل في المصانع والدوائر الحكومية لتعويض غياب الرجال الذين جُنّدوا للحرب مثل الأوروبيات الأمر الذي لاقى استحسان العديد من النسويات (Oral, 2023, p. 49)، فكتبت إحدى المثقفات في مجلة **قادن** متسائلة: "... **إذا كانت المرأة البريطانية تعيش من دخلها الخاص وتعمل، فلماذا لا تحذو المرأة العثمانية حذوها وتشارك بدورها في بناء المجتمع؟** ..." (ياسين، 2013، صفحة 391)، وبدعم من أنور باشا (1881– 1922م) كُلفت العديد من النساء بالعمل في مصانع الخياطة، وعملنّ في الكتيبة النسائية الأولى التابعة للقيادة العامة للجيش الأول، وفي 01 مارس 1916م أصدر السلطان محمد رشاد (1909–1918م) فرمانًا لحماية حقوق النساء وبعد عام مُنحت المرأة حق الحصول على لقب طبيبة، وهو ما يعكس إدراك رجال الدولة لأهمية دورها. وبنهاية الحرب تراجعت مكانة للمرأة؛ إذ آلت صلاحية تحديد حقوقها الاجتماعية والقانونية إلى الرجال ورغم ما أفرزته جهود التحديث من تحولات جزئية في هوية المرأة، إلا أنّها لم

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تُفضِ إلى تغييرات جذرية وشاملة في حياتها أو موقعها الاجتماعي، وقد عبرت النسويات عن خيبة أملهنّ إزاء عصر الحرية الجديد وأكدنّ أنها كانت ممنوحة للرجال فقط، وأنّ المصلحين نسوا قضية تحرير المرأة بمجرد حصولهم على السلطة، وقاد هذا التقييم بعض المثقفات إلى التأكيد أنّ النساء وحدهن القادرات على تحرير بنات جنسهنّ (Sirman، 1989، صفحة 03).

4. آليات التعبير عن الفكر النسوي في الدولة العثمانية

1.4. الصحف والمجلات النسوية

لطالما كانت الصحافة من أقوى الوسائل التي ساهمّت في نشر الفكر النسوي والتأكيد على مطالب النساء كالمساواة بين الجنسين، الحق في العمل خارج البيت، أهمية التعليم، تعدد الزوجات وغيرها من القضايا التي دافعت عنها النخب المثقفة التي رأت في سفور المرأة مرادفاً لمدى تقدم المجتمع وتحضره. وبين سنتي 1869 و1928م نُشِر أكثر من أربعين مجلة نسائية، ولمدة 13 سنة بين 1895- 1908م نُشر بالإجمال حواليّ 604 عدد (Oral, 2023, p. 49). وفي 1869م صدرت أول صحيفة تناولت قضية المرأة بعنوان **ترقي التقدم**، والملفت أنّ هيئة تحريرها كانت مؤلفة من رجال دعموا حقوق النساء، في حين كانت صحيفة **شكوفه زار حديقة الأزهار** عام 1886م أول صحيفة نسوية اهتمت بالدفاع عن حقوق المرأة تعود ملكيتها لامرأة وهيّ عارفة خانم ابنة المصلح منيف باشا (1830- 1910م) وجميع مقالات الصحيفة كتبتها نساء أبرزهنّ منيرة خانم وغيرها من بنات الأسر البارزة (عبد، 2005، صفحة 06).

بالإضافة إلى صحيفة **حانملر مخصوص جريدة** التي نشطت بين عامي 1895 و1908م، وهدفت إلى تعليم النساء لأنهنّ مربيات الأجيال الجديدة، وركّزت قضايا مختلفة مثل العمل، الصحة والموضة، وتعد فاطمة عليّة إحدى المساهمات الرئيسيات فيها، فذكرت أنّ الإسلام لم يكن عقبة أمام تطور المرأة بل الرجال المتعصبين هم من حرموها من التعليم وتبني الأفكار المستنيرة، وفي سنة 1892م ألفت رواية محاضرات الأنوثة وتناولت فيها قصة امرأة موهوبة مُنعت من تحقيق طموحاتها بسبب التقاليد والقوانين الرجعية، بالإضافة إلى كتاب نساء الإسلام وفيه حاولت تصحيح المغالطات التي تملكها النساء الأوروبيات حول مكانة النساء في الدولة العثمانية (Küçükalioğlu, 2020, p. 116). كما ركزت مجلة **تقدّم السيدات** على أهمية التعليم، وبدورها تناولت صحيفة **السيدات** مواضيع متنوعة عن الاقتصاد والأدب والتاريخ وأهمية تعلم اللغات بينما تطرقت صحيفة **المروّة** الصادرة سنة 1887م إلى الأخبار السياسية، الأدب، الموضة قواعد الإتيكيت، وتدريب النساء ليكنّ صالحات قادرات على حماية الأسرة والنظام الاجتماعي (عبد، 2005، الصفحات 9-12).

وتعد صحيفة **عالم النساء** التي نُشرت من قبل جمعية الدفاع عن حقوق النساء العثمانيات بين عامي 1913- 1921م من أهم الصحف التي استقطبت الكاتبات اللواتي قدمنّ معلومات عن وضع النساء في البلدان الأخرى ورغم أنها انتقدت الشرق والعالم العثماني وسعّت إلى خلق نموذج جديد للمرأة العثمانية على النمط الغربي، إلا أنّ غالبية الكاتبات لم يلمنّ الإسلام على غياب حقوقهن، بل كنّ يستشهدن به في المطالبة بها، لكن

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مع مرور الوقت ظهر تأثير الخطاب القومي، فبرزت وجهات نظر مفادها أنّ تقدّم الوطن مرتبط بمدى تحرر المرأة وتقدّمها وأنّ النسوية جزء من الأمة الحديثة وبذلك رُبطت كل القضايا المحورية كالأسرة، التعليم، العمل والحقوق برفاهية الأمة، وأصبحت المرأة تُعلم ليس فقط من أجل ذاتها بل من أجل مصلحة الأمة أجمع لأنها مسؤولة عن تربية الأجيال القادمة (Karagöz، 2016، صفحة 36).

2.4. الجمعيات النسوية العثمانية

مهّدت الجمعيات الطريق لتطور النشاط النسوي في الدولة العثمانية، وخلقت للمرأة فرصة للمشاركة في المجال العام. وقد وجدت أنواع متعددة من الجمعيات كالجمعيات الخيرية، جمعيات تابعة للأحزاب السياسية، وأخرى للدفاع عن الوطن وغيرها، والهدف منها تحسين أوضاع المرأة وبالأخص توفير قسط وافر من التعليم وتوسيع فرص العمل. وقد اكتسبت المنخرطات في الجمعيات مهارات عدة أهمها: القدرة على الجدال للتعريف بالقضية، فن الخطابة العامة، التعامل مع السلطة الذكورية وغيرها (Os, 2000, p. 372).

وبين عامي 1908 و1920م تم تأسيس حوالي 103 جمعية نسوية، من بينها 77 أسستها نساء مسلمات، و20 من قبل الأقلية المسيحية واليهودية، كما أنشأت منظمات دولية مثل صديقات الفتيات الشابات فروعًا لها في الدولة العثمانية، وما يميز هذه الجمعيات أنها تعاملت حصريًا مع مشاكل المرأة بهدف تحسين مكانتها الاجتماعية (Oral, 2023, p. 48). ومن أبرز الجمعيات النسوية نجد **جمعية الوفرة، جمعية الحرية النسوية، النسوان العثمانيات** وغيرها من الجمعيات التي أظهرت مدى الجهد الذي بذلته النساء للدفاع عن حقوقهن، وتعد نزيهة محي الدين وخالدة أديب آديوار من أبرز النسويات اللواتي انخرطن فيها، ومع ازدياد عدد الجمعيات شُجعت المرأة على الظهور في المجال العام والانخراط في الأنشطة الاجتماعية، وكان الهدف منها خلق أمهات مثقفات يقمن بتربية الأجيال الجديدة، وكانت هوية المرأة العثمانية محور النقاشات كافة، ويُنظر إلى التقدّم في مكانتها على أنه يعني أن تكون المرأة أمًا مثالية وزوجة صالحة. وفي سنة 1916م تم تأسيس المنظمة الإسلامية لتشغيل النساء بهدف تعليمهن طريقة كسب عيشهن بشرف، فوفرت لهنّ المأوى والطعام، وشجعتهنّ على الزواج وتوفير جهاز العروس وتقديم الدعم المالي لها. وعموماً نجحت بعض المنظمات في تحقيق مكاسب مهمة للنساء، فتم السماح لهنّ بالعمل في القطاع العام، وفي ديسمبر 1914م باشرت مجموعة من الفتيات في العمل بشركة الهاتف، وبعد حملة قامت بها جمعية الدفاع عن حقوق النساء العثمانيات، فتحت جامعة إسطنبول أبوابها للبنات للمرة الأولى، وسرعانّ ما تم الاعتراف بحق المرأة في إدارة المشاريع التجارية (Karagöz, 2016, p. 37).

3.4. المؤسسات التعليمية

اقترنّ تحرير المرأة بمفهوم التقدّم، وارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعليم العصري الذي عُدّ أبرز عامل لتغيير حياة المرأة، لذلك شهد هذا الجانب تطوراً في عهد التنظيمات، وكانت البداية سنة 1842م بافتتاح دورات تدريبية في المدارس الطبية تحت إشراف أساتذة أجانب، نجحت في تخريج عدد من النساء بمهارات طبية في بادرة أولى في التاريخ العثماني. لتتسع المدارس الابتدائية بموجب فرمان 1856م، وفي 1859م افتتحت المدارس الرشدية

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الخاصة بالبنات، وبعد صدور لائحة نظام المعارف العمومية في 01 سبتمبر 1869م أصبح التعليم الابتدائي إلزاميًا للبنات بين سن السادسة والحادي عشر كما تم افتتاح أول مدرسة للصنائع في نفس السنة، وكان الهدف منها توفير أيادي عاملة نسائية؛ إذ تم التركيز على مهن حرفية عديدة منها صناعة السجاد، المطبخ، الحلويات، ليبدعن في الخياطة حيث كنّ يزين أي شيء باللؤلؤ أو الفيروز ويعملن بالخيوط الذهبية والفضية ويصنعن الوسائد للأرائك القاسية (ياسين، 2013، الصفحات 375-376). وفي عام 1870م افتتحت دار المعلمات لتوفير معلمات يدرسنّ في المدارس الرشدية، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بإشراف صفوت باشا مؤكداً أن الاسلام لم يقف ضد تعليم المرأة، وتم تعيين السيدة فاطمة زهرة كأول مديرة لها، ليشهد عام 1873م تخريج الدفعة الأولى، وفي العهد الحميدي حصلت زيادة ملحوظة في أعداد المدارس الرشدية للفتيات حيث بلغ العدد عام 1902م إلى 70مدرسة بمجموع 1738طالبة (شريف، 2018، صفحة 2309).

وسرعانّ ما عرف منهاج الدار تطوراً بتضمين دروس حول أساليب التدريس سنة 1891م، وتم تعيين السيدة عائشة صادقة (1872-1903م) كمعلمة لهذه المادة من خلال تنظيم ملاحظاتها الدراسية باستخدام المصادر الأجنبية، فهيّ صاحبة كتاب أصول التعليم والتربية الذي نُشر عام 1897م في إسطنبول، وتكمن خصوصيته كونه يتبع الأسلوب التعليمي الغربي، ويمكن رؤية تأثير هربرت سبنسر على المؤلفة التي وصفها أحمد جودت باشا (1820- 1895م) بأنها أول مؤلفة مسلمة كتبت كتابًا تعليميًا مفصلًا على عكس الأساليب التقليدية، باستخدام أسلوب منطقي في شرح مشاكل التعليم. وفي سنة1911م افتتحت مدرسة ثانوية خاصة بالفتيات (Ganal, 2013, p. 335).

والملفت انتشار المدارس الأجنبية – خاصةً الفرنسية والأمريكية – وأشهرها روبيرت كوليج، وقد أبدّت الفتيات رغبة في الالتحاق بها نظراً لجودة الخدمات التي تقدمها، ويروي كاربنتر قصة فتاة رفضّت الزواج عدة مرات لأنها أرادت مواصلة تعليمها بها، لكن لم تحظى كل الفتيات بنفس الفرص بحيث اقتصر الالتحاق بها على بنات الطبقة المخملية، وذكرت عفِت إينان (1908-1985م) أنّ حصول الفتيات على التعليم كان مرتبطًا بمستوى الوعي داخل الأسرة ونظرتها إلى الحياة، ومن أبرز الشخصيات اللواتي تلقين تعليمهنّ في المدرسة الأمريكية للبنات خالدة أديب (Leyla Torcu Kirkpinar, 2021, pp. 586-587). بالمقابل اشتكت النسويات من رجال الدولة الذين دعموا في البداية تعليمهن لكنهم تراجعوا، ونظراً لأنهن كُن يرغبن في زيادة عدد مدارس البنات قمن بدعمهن شخصياً، فمثلاً تبرعت السيدة عزيزة حاينار بمجوهراتها لفتح مدرسة للفتيات في إرينكوي بإسطنبول (Knaus, 2006, p. 46).

وسبق أنّ كتب عدد من المثقفين عنّ أهمية تعليم المرأة، وفي مقدمتهم الشاعر نامق كمال الذي دعا بحماس لتعليمها وانتقد تقاليد المجتمع التي تجعل التعليم حكراً على الذكور. وأضافت الناشطة أمينة سحر علي قائلة: "...**نحن النساء العثمانيات نحتاج إلى التعلم أكثر من الجميع، دعونا نستجمع جهودنا لنلبي احتياجاتنا في التعليم قدر المستطاع ونفتح مدارس جديدة من خلال الرابطات التي سنشكلها في كل مكان...**" (ياسين،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2013، صفحة 380). هذا وقد تم تشجيع النساء على تعلم اللغات الأجنبية، فعند لقاء المثقفة فاطمة علية بوفد من السائحات الأوروبيات عند زيارتهن لإسطنبول عام 1892م قامت بالتداول معهن في أمور العلوم والمعارف والفنون وترجمتها إلى اللغة العربية والتركية والفارسية (عذاب، 2022، صفحة 119).

5. مواقف المفكرين العثمانيين من الحركة النسوية

ظهرت في داخل الدولة العثمانية خلال القرن 19م ثلاث دوائر فكرية مختلفة تمثلت في: التيار التغريبي العلماني، التيار الإسلامي، التيار القومي الطوراني. وسادّت بين أتباعها نقاشات ساخنة حول دور المرأة في المجتمع العثماني ومشاركتها في الحياة العامة، خاصةً بعد إعلان المشروطية الثانية.

1.5. التيار التغريبي العلماني

حظيت المرأة بعناية خاصة من قبل أصحاب التيار التغريبي وعندما طرح السؤال الحيوي: "... **كيف نُنقذ هذا البلد؟ ... كانت الإجابة بأنّ نتشبه بالغرب...**". وعليه تم التأكيد على أهمية التحديث وفق النمط الغربي واعتُبر تغيير وضع المرأة شرطًا أساسيًا في مشروع التغريب ومؤشّرًا واضحًا على حداثة المجتمع. فلطالما استهجنوا الوضع الذي عاشت فيه وكل ما كبلها وحطّ من شأنها من قيم وتقاليد حتى الدينية، وعليه تم التشديد على أهمية تعليمها، إلغاء تعدد الزوجات، المساواة في الحقوق مع الرجل. وشجعوا المرأة على القيام ببعض السلوكيات لتحاكي نظيرتها الأوروبية كالخروج لوحدِها دون محرم وأنّ تتبادل التحية مع الرجال في الشوارع، ممارسة الرياضة، المشاركة في الوظائف العمومية وغيرها من النشاطات التي تُثبت أنها أخذت قِسطا وافراً من الحرية التي لم تكن تتمتع بها من قبل (Berkes, 1964, pp. 385–387).

وعليه انتقد جلال نوري (1881–1938م) الحجاب واعتبره زياً تقليدياً لا يتطابق مع لباس المرأة التركية ولا في عهد صدر الإسلام، وعدّه تقليد دخيل وفد من العصور الوسطى وميراث سيء من البيزنطيين، وليس إسلامياً على الاطلاق. وسانده العديد من المثقفين فتوالت الدعوات لنزع الحجاب وتغيير لباس المرأة بما يتوافق مع روح العصر وظهرت على صفحات المجلات إعلانات وصور الموضة وتصفيف الشعر والمكياج في أوروبا (ياسين، 2013، صفحة 392). وبدوره قارنّ أحمد مدحت بين واقع المرأة العثمانية مع نظيرتها الأوروبية من ناحية الحقوق والحريات، وأشار إلى تدني وضعها ومدى تعاستها لأنها لا تملك حقوقاً مساوية مع الرجل، مؤكداً أنه لا يمكن النهوض بالمجتمع طالما تُعامل المرأة كسلعة أو جارية، والحل يكون بمنحها الحق في تقرير مصيرها (عذاب، 2022، صفحة 118)، وفي هذا المقام أكدّت هيئة تحرير عالم النساء أنّ الحقوق تؤخذ ولا تعطى ورفعت الشعار التالي: "... **دعونا نحن النساء نطالب بحقوقنا الطبيعية والقانونية ... إذا لم يعطوها فلنأخذها بالقوة تحيا الحرية...**" (عبد، 2005، صفحة 16).

فضلا عن ذلك؛ سعىّ دعاة التغريب إلى إلغاء تعدد الزوجات بمُقتضى القانون، فطالبّ عبد الله جودت (1869–1932م) بحظره وعدّ الزواج من أربع نساء وباء الأسرة والحائل دون أن تصل إلى مصاف الدول المتحضرة. وهو ما أيدته فاطمة علية التي ردّت على المدافعين عن التعدد بوصفه حق منحته الطبيعة للذكور

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأكدته الشريعة محاجةً بأنّ القرآن لم يفرض تعدد النساء إلا في حالات استثنائية. وبجانبه ادعىّ أحمد رضا بأنّ جهل المرأة أدى إلى تراجع مكانتها داخل الأسرة، وأخل بالتوازن بينها والرجل وبذلك تفكك المجتمع العثماني. وأضاف بأنّ الزواج التقليدي من بين العوامل التي أفسّدت العلاقة بين الرجل والمرأة (Güven, 1998, p. 158).

وفي هذا المقام تساءلت نعمت جميل مستنكرةً: "... **كيف يمكن للمرأة التي لا يحق لها حتى رؤية زوجها المرتقب أن تكون متساوية للرجل الذي يستطيع أنّ يطلق زوجته متى ما شاء أو يتزوج بأخرى؟ إذا نظرتم للموضوع من زاوية المرأة سيكون من السهل أن تدركوا أيّ مأساة تعيش...**" (ياسين، 2013، الصفحات 389-390)، وبجانبه أكدّ المثقف شمس الدين سامي على أنّ يلتزم الرجل بأداء مسؤولياته الأسرية كاملة، وأن يعترف بزوجته كشريكة في شؤون العائلة ويوليها كامل حقوقها في الاحترام والتقدير (فراشري، 1434هـ/ 2012م، صفحة 105).

2.5. التيار الإسلامي

رأى أصحاب التيار الإسلامي أنّ خلاص الدولة العثمانية لا يكون إلا بتنظيم المجتمع وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأنّ يهدف تعليم المرأة إلى تنشئة أجيال صالحة وأكثر تدينًا، لا إلى إدماجها في الحياة الاجتماعية، وأكدّ أنصاره بأنّ تراجع الالتزام بأحكام الشريعة هو السبب الرئيسي في تفكك الأسرة واعتبروا الحركة النسوية مجرد تقليد للغرب (حسين، 2014، صفحة 19). ويعكس تصور السلطان عبد الحميد لمكانة المرأة نزعته المحافظة في ظل تزايد المؤثرات الغربية، وعليه انتقد السفور واتخذ إجراءات تهدف إلى الحد من اختلاطها بالرجال في الأماكن العامة، أما فيما يخص مسألة المساواة فأكدّ بأنها فكرة وافدة من الغرب ولا تتوافق مع خصوصيات المجتمع المسلم، والمرأة لا تتساوى مع الرجل بسبب عدم تساويهما في القوامة بقوله: "...**ما دام القرآن يقول بهذا فالمسألة منتهية ولا داعي للتحدث عن مساواة المرأة بالرجل...**"، كما دافع عن تعدد الزوجات لأنه مباح في الإسلام، فلماذا الاعتراض عليه (حرب، 1410هـ/ 1990م، صفحة 98).

وبدوره عدّ المفكر سعيد حليم باشا (1865- 1921م) الحركة النسوية من أسباب تفكّك المجتمع العثماني، فمطالبة أتباعها بالحرية وخلع الحجاب والاختلاط بالرجال والعيش على غرار النساء الغربيات في حرية تامة من أسباب تخلف المسلمين. وعليه انتقد الرجال الذين دعموا المطالب النسوية ظناً بأنّ الحداثة لن تتحقّق ما لم تُنتهِ الهيمنة الذكورية والاستجابة لمطالب النساء، وعلّق بالقول: "...**لو كان هذا صحيحًا، لكان حدثًا مهمًا ينقض تاريخ الأمم. لأنه لم تبدأ أي حضارة في التاريخ بحرية المرأة؛ بل على العكس تكشف الوقائع التاريخية أن كل الحضارات انهارت عندما حصلت المرأة على حرية مطلقة...**" (Demirel, 2024, pp. 202-203).

3.5. التيار التركي الطوراني

اعتبر أصحاب التيار التركي الطوراني مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية ضرورة حتمية وشرط أساسي للتغيير والارتقاء بالحياة الاقتصادية، وتم التأكيد على المساواة بينها والرجل ضاعّت مع اعتناق الإسلام، وعليه

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لابد من القيام بإصلاحات قانونية واجتماعية تُعيد للمرأة التركية موقعها كالسابق. والملاحظ أنّ القوميين عدوا الحضارات التركية القديمة نموذجًا مثاليًا للمجتمع، وامتدحوا المساواة التي كانت قائمة بين الرجل والمرأة، كما هو الحال عند الگوك تورك، الأيغور، والهون. وحاولوا تقييم وضع المرأة العثمانية من منظور قومي، فمثلاً تأثرت المثقفة نزيهة محيي الدين بالفكر القومي ورأت أنّ الارتقاء بالمرأة التركية سيؤدي إلى تنشئة أجيال مفعمة بالقوة والشجاعة.

وبجانبه أكدّ ضيا كوك ألب (1876–1924م) على أنّ مفهومي النسوية والديمقراطية، طُرحا لأول مرة في الحضارات التركية القديمة؛ حيث حظيت المرأة بمكانة اجتماعية محترمة وحرية نابعة من طبيعة الحياة البدوية، وكانت إدارة البلاد مسؤولية مشتركة بين الرجل وزوجته، وبذلك أمكنّ للمرأة أنّ تكون شريكة في الحكم، وغالباً يُشترط حضور الزوجة بجانب الخاقان عند استقبال الرسل الأجانب ما يدل على مكانة المرأة ونفوذها، لكن بعد اعتناق الإسلام بدأت تفقد منزلتها تدريجيًا، وسرعانّ ما انسحبت من الحياة العامة وانحصر دورها في المنزل وخدمة الزوج وتربية الأبناء (Oral, 2023, p. 48).

ليتخذ الجدل أبعاداً خطيرة، عندما تناول كوك ألب ثلاث جوانب لتحرير المرأة من خلال مُشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ودُخولها عالم الشغل، تسويّة الفرص التعليمية للرجال والنساء والإصلاحات القانونية لضمَان المساواة للنساء في الزواج والطلاق والميراث. وبدوره أثنى أحمد آغا أوغلو (1869–1936م) على الأصوات المنادية بالدعوة إلى تحرير المرأة، وأكد على أنّ حقوقها جزء من حقوق الإنسان وعليه وجّب على الرجال الاهتمام بها وحِمايتها وتوفير سُبل الراحة وما يلزمُها من مأكل ومشرب مع تحصيل قسط وافر من التعليم لأنها لا تقل شأنا غير غيرها من النساء في أوروبا وأمريكا (أجابيف، 2013، الصفحات 9–10).

خاتمة

مما تقدم يتضح لنا أنّ وضعية المرأة شكلت قضية جوهرية في الفكر العثماني، نظرًا لارتباطها العميق بالبنية السياسية والفكرية للدولة العثمانية. ولو أنّ حضورها في القرون الأولى اقتصر على نطاق ضيق، نظراً لحرص الهيئة الحاكمة على حمايتها. لكن التراجع الذي شهدته الدولة منذ منتصف القرن 16م، حرك المفكرين للبحث في مسببات الانحطاط وطرق تجاوزه، ومع الانفتاح على العالم الغربي في القرنين 18 و19م فُسح المجال أمام الأفكار الغربية للتسرب إلى الداخل العثماني. ومن بينها الحركة النسوية التي أثارت جدلاً واسعًا فقد ادعى البعض أنّ تغيير وضع المرأة يعد شرطاً أساسيًا للولوج إلى عالم الحداثة.

وعليه توالت دعوات المثقفين والمثقفات أمثال: أحمد مدحت، جلال نوري، عبد الله جودت، فاطمة علية، خالدة أديب آديوار وغيرهم إلى تحريرها ودفعها للمشاركة في الحياة العامة كما هو حال نظيرتها في الغرب، وبذلك تشكلت البوادر الأولى لنشأة الحركة النسوية العثمانية، لتشهد تراجعاً نسبيًا في أيام عبد الحميد الثاني بسبب نزعته المحافظة، وتسجل ازدهاراً في عهد المشروطية الثانية بسبب مناخ الحرية وسياسة الاتحاديين التي أفسّحت المجال أمام رواد الحركة للتعبير عن آرائهم وطرح مشاكلهم عن طريق الصحافة والجمعيات والمؤسسات

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التعليمية. ولعل أهم ما شغلّ بال النسويات قضية المساواة بين المرأة والرجل، ضرورة تلقينها علوم العصر، السماح لها بالدخول في عالم الشغل، إلغاء تعدد الزوجات وحرية الملبس وغيرها من المتطلبات التي تعكس مدى التشابه بين الحركة النسوية العثمانية ونظيرتها الغربية.

حركت تلك التطورات النخبة العثمانية بمختلف أطيافها وتوجهاتها الفكرية، فقد احتدم الجدال بين أصحاب التوجه التغريبي العلماني الذي دافع عن الحركة النسوية واعتبر تحرير المرأة مطلباً أساسياً لرفاهية المجتمع العثماني، بالمقابل نبذها التيار الإسلامي واعتبرها دخيلة عن قيم المجتمع المسلم ومجرد تقليد أعمى للغرب وجبّ وضع حد له، في حين شجع التوجه التركي الطوراني النسويات ودعم نشاطهنّ، وادعى أنّ المرأة التركية بلغت أوجّ تألقها قبل اعتناق الإسلام حيث كانت تنشط جنبا إلى جنب مع الرجل لذلك وجب العودة إلى كانت عليه حتى تتحقق رفاهيتها وتعود إلى سابق مجدها. ويشير احتدام الصراع إلى مدى النجاح الذي حققته الحركة النسوية في المجتمع العثماني المحافظ، فقد تمكنت النسويات من طرح انشغالاتهنّ والتعريف بقضيتهنّ ونقلها إلى الرأي العام، الذي أبدى تقبلاً لتلك الأفكار رغم معارضة الأوساط المحافظة، وما إنّ حل عهد الجمهورية التركية الحديثة حتى نالت المرأة ما كانت تصبوا إليه في ظل المشروع التحديثي الكمالي الذي ركزّ أساساً على تحرير المرأة.

قائمة البيليوغرافيا

- أجاييف أحمد. (2013). **حقوق المرأة في الإسلام**. (سليم قبعين، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- الجميعي عبد المنعم إبراهيم .(1991). **صالون الأميرة نازلي فاضل**. المجلة التاريخية المصرية.(38).
- حرب محمد ,(1410 هـ/ 1990م) . **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار 1258- 1336هـ/ 1842-1918م** .(ط01) .دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- الرحبي مية .(2014). **النسوية مفاهيم وقضايا**. (ط1) .دمشق, سوريا: الرحبة للنشر والتوزيع.
- عبد الرحيم حسين .(2014). **المرأة في الأدب التركي بعد المشروطية الثانية من خلال المجموعة القصصية الطلاق بالثلاثة للأديب فخري جلال الدين گوك طولغه**" .مجلة بحوث كلية الآداب.(36).
- عذاب, نوال. زغير .(2022). **المرأة في الفكر العثماني**، Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences, 02(04).
- غانم شريف إيمان .(2018). **الحياة الاجتماعية للمرأة في الأناضول (1839-1908م)** .مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والأساسية.(45).
- فراشري شمس الدين. (1434هـ/ 2012م). **المدنية الإسلامية ورسالة همة الهمام في نشر الإسلام**، (المترجمون: محمد. الأرناؤوط) القاهرة: دار الكاتب المصري.
- ياسين عبد نادية .(2005). **نشوء وتطور الصحافة النسوية في مركز الدولة العثمانية (1869- 1921) دراسة تاريخية** . حوليات آداب عين شمس (51).
- ياسين عبد نادية .(2013). **المرأة والحداثة في الفكر العثماني أواخر القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى** . مجلة كلية الآداب.(15).
- Bala, Babulal. (s.d.). **Origin and Development of Feminism in Historical Perspectives.** JHSR Journal of Historical Studies and Research, 02(01).
- Berkes, Niyazi. (1964). **The Development of Secularism in Turkey** (éd. 1st). London: Megill University Press.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- Briatte, Anne-Laure. (2024). **Féminismes et mouvements féministes en Europe XIXe -XXIe siècles**. Encyclopédie d'histoire numérique de l'Europe.
- Demirel, Ali. (2024). **The portrait of a late Ottoman Islamist intellectual and statesman: Said Halim Pasha (1864-1921).** Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy. Middle East Technical University, Ankara.
- Falierou, Anastasia. (2013). **The female body as ''social disorder'': Morality and Honor in Ottoman Muslim Women's Public Appearance**. Workshop.
- Frank, Ana. (2014). **Feminism and Islam Turkish Women between the Orient and the West, Open Society Foundations**. New York: Open Society Foundations.
- Ganal, Mustafa. (2013). **Women's Teacher Training in the Ottoman Empire during the Westernization Period**, c.1839-1920. History Studies International Journal of History, 05(01).
- Gündüz, Zuhal Yeflilyurt. (2004). **The Women's Movement in Turkey: From Tanzimat towards European Union Membership**. PERCEPTIONS.
- Güven, Ismail. (1998). **Ahmet riza'nin kadineğitimine ilişkin görüşleri.** Ankara üniversitesi Eğitim Bilimleri fakültesi dergisi, 31.
- Karagöz, Betül. (2016). **An Issue from the ottoman empire to the Republic of Turkey: The Status Of Women**. Karadeniz(29).
- Knaus, Katharina. (2006). **Turkish Women: A Century of Change. Turkish Policy Quarterly**, 06(05).
- Küçükalioğlu, Gözdaşoğlu. (2020). **Narrating Turkish Women's Past: Intersections of NatIionalism, Gender and Modernisation**. Ufuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi(17).
- Leyla Torcu Kirkpinar, Seda Sarikaya Saridemir. (2021). **II. Abdülhamid Dönemi Amerikan Basınında Türk Kadını Algısı**. Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi(43).
- Oral, Uğur. (2023). **The communication of Turkish feminists with society in the years of transition from the ottoman empire to the Republic of Turkey**. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, 06.
- Os, Nicole Van. (2000). **Ottoman Women's Organizations: sources of the Past**, sources for the future. Islam and Christian–Muslim Relations, 11(03).
- Os, Nicole Van. (2001). "**Osmanlı Müslümanlarında Feminizm**" , Cumhuriyet'e Devreden Düşünce Mirası Tanzimat ve Meşrutiyet'in Birikimi. İstanbul: İletişim Yayınları.
- Halil Ersin Avci, Elif Çifçi. (2024). **Women's Education and Social Transformation in the Ottoman Press: The Example of the Second Constitutional Era**. International Journal of Social Sciences08 .
- Nüket Sirman .(1989) .**Turkish Feminism: A Short History** .WLUML Dossier.
- Şemşek, Vesile. (2020). **Osmanlı Döneminde Kadının Yeri Üzerine.** International Journal of Social and Humanities Sciences(03).
- Sofu, Sevda Özkaya. (2019). **II. Abdülhamit Döneminde Bir Kadın Muhalif: Prenses Nazlı**. Tarih Okulu Dergisi.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)